اختيار الأمين العام الجديد للأمم المتحدة وتحديات المستقبل

بقلم: وليد محمود عبد الناصر ○

لا شك أن عملية انتخاب، أو اختيار، أمين عام جديد للأمم المتحدة تمثل فرصة تتجدد كل عشرة أعوام، باعتبار أن المعتاد في غالبية الحالات السابقة كان هو التجديد فترة واحدة إضافية لمن يشغل هذا المنصب، وربما كان الاستثناء الوحيد هو الراحل الكبير الدكتور بطرس بطرس غالي، أول أمين عام مصري وعربي وإفريقي للمنظمة الأممية، للنظر والتأمل ليس فقط في أحوال المنظمة الدولية، بل وفي أوضاع النظام الدولي متعدد الأطراف برمته، وبالتالي الانطلاق من هناك للتعرف على القضايا والمعضلات الموجودة على ساحة العلاقات الدولية، التي يكون لها بالتأكيد تأثيرات وانعكاسات وتداعيات في النظام الدولي، ومن ثم على المنظمة الدولية التي جسدت، عند إنشائها في نهايات الحرب العالمية الثانية عام 1945، رغبة وإرادة مشتركة لدى الأطراف المنتصرة في تلك الحرب لبناء نظام دولي متعدد أطراف قائم على حفظ السلم والأمن الدوليين، ثم ما تم إضافته لاحقًا من مهام ومسؤوليات لهذه المنظومة الدولية بشأن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة وغير ذلك من مهام.

ولقد مرت منظومة الأمم المتحدة بتحديات جمة وكثيرة ومتنوعة منذ إنشائها، فما بين إرساء أسس وقواعد نظام دولي متعدد أطراف جديد، ثم المرور بحقبة الحرب الباردة الصعبة التي كادت تقود العالم إلى حرب عالمية ثالثة، خاصة عبر أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا، كما شهدت تلك الحقبة نشأة وتطور صراعات إقليمية ظلت مع العالم حتى الآن مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية، والصراع ما بين الصين وتايوان، وكذلك الصراع ما بين الهند وباكستان، ويجب ألا ننسى الحرب الكورية التي أدت إلى حالة توتر دائم حتى الآن بين شطري شبه الجزيرة الكورية. وبالرغم من عجز الأمم المتحدة حتى الآن عن تسوية هذه الصراعات والحيلولة دون نشوب حروب في سياقها، فإنها قامت بجهود كبيرة لمحاولة الحد من درجة التصعيد فيها واحتواء اشتعالها وتأثيرها العالمي بقدر ما سمحت به ظروف المنظمة الدولية التي هي في نهاية الأمر تعكس الإرادة الجمعية للمجتمع الدولي.

وعلى الجانب الآخر، فإن تلك الحقبة من الحرب الباردة شهدت تطورات إيجابية يتعين علينا عدم إغفالها، وكان لمنظومة الأمم المتحدة بصمات بارزة عليها ودور مهم في تحقيقها، وفي المقدمة منها تصفية الاستعمار في الغالبية العظمى من بلدان الجنوب، وحققت تلك البلدان استقلالها السياسي وسعت أغلبها لتحقيق استقلالها الاقتصادي والثقافي والإعلامي وفي غير ذلك من مجالات، وأعلنت الأمم المتحدة عام 1960 «عام إفريقيا» باعتبار أن 17 دولة إفريقية حصلت على استقلالها في هذا العام، كما شرعت المنظمة الدولية في إصدار إعلانات سياسية لم تخل من مضمون وأثر قانوني بشأن القضاء على الاستعمار، كما كرست منظومة الأمم المتحدة العديد من أنشطتها للقضاء على نظم الفصل العنصري آنذاك في جنوب إفريقيا وروديسيا (زيمبابوى الآن)، وإنهاء احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا، وفي عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وأيضا في ظل أجواء الحرب الباردة، تبنت منظومة الأمن المتحدة مبادرات تتعلق بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ونظام إعلامي عالمي جديد في سياق مسعى لاستكمال مقومات الاستقلال لبلدان العالم الثالث ولبناء أسس نظام دولي أكثر عدلًا وإنصافًا وتوازنًا مما يثبت دعائم السلم والأمن الدوليين.

وعلى مدار تلك العقود الأربعة والنصف عقد تعاقب على منصب أمين عام الأمم المتحدة عدد من الشخصيات ذات الوزن الثقيل، وحاول كل منهم بذل أقصى جهده، وكان لكل منهم نجاحات وإخفاقات، ودفع أحدهم، وهو السويدي «داج همرشولد»، حياته ثمنًا لسعيه الجاد والدءوب لتأمين استقلال الكونغو كينشاسا (الكونغو الديمقراطية الآن)، بعد أن كان قد لعب دورًا بارزًا ومحوريًا ناجحًا في التصدي لأزمة حرب السويس التي تلت إعلان الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس ثم شن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل العدوان الثلاثي على مصر.

أما في زمن ما بعد الحرب الباردة، وبالرغم من توقعات بحدوث حالة انفراج في النظام الدولي وتسوية الأزمات الكبرى في العالم بعد انتهاء زمن الثنائية القطبية، وبالرغم من عقد الأمم المتحدة بمبادرة من أمينها العام آنذاك الدكتور بطرس بطرس غالي سلسلة من المؤتمرات الدولية كرس كل منها لموضوع محدد مثل البيئة والمرأة والتنمية الاجتماعية، وبالرغم من توصل المنظمة الدولية إلى اتفاقيات مهمة في مجال نزع السلاح مثل معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية ومعاهدة حظر التجارب النووية، وتقديم الدكتور بطرس غالي لوثيقتي «أجندة السلام» و«أجندة التنمية» كأسس لنظام دولي جديد، فإن عقد التسعينيات شهد أزمات وحروبًا إقليمية تزامنت مع وقوع مذابح وعمليات تطهير عرقي في إقليم البحيرات الكبرى في إفريقيا، وتحديدًا في رواندا وبوروندي، وفي البلقان، خاصة في البوسنة والهرسك، في أعقاب تفكك يوغوسلافيا السابقة.

لم تكن الألفية الثالثة بأحسن حال من عقد التسعينيات، فبالرغم من تبني الدول الأعضاء للأمم المتحدة لأهداف التنمية الإنمائية ليتم تحقيقها ما بين عام 2000 و2015، وبالرغم من جهود الأمم المتحدة في العقد الأخير من الألفية الثانية للتصدي بفعالية لمقولات صدام الحضارات من خلال طرح «حوار الحضارات»، فإن الألفية الجديدة بدأت بهجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى تصعيد لطرح صدام الحضارات، وجعلت مسألة «الحرب على الإرهاب» على قمة أولويات العمل الدولي متعدد الأطراف، وتم استخدامها كمبرر للغزو الأمريكي لأفغانستان في 2001 وللعراق في 2003، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل حدثت الأزمة المالية العالمية في 2008، والتي لم يتعافَ العالم من آثارها الكارثية حتى الآن، ولم تفلح منظومة الأمم المتحدة في التعامل مع تلك التداعيات ولا جوهر الأزمة.

وفي العقد الثالث من القرن الأول من الألفية الثالثة شهد المجتمع الدولي تحديات متعددة وخطيرة مثلت اختبارات حقيقية وشديدة الجدية لمتانة النظام الدولي متعدد الأطراف، بدأت بجائحة «كوفيد - 19»، وما مثلته من تهديد جديد للحياة البشرية ومن تأثير كارثي في الاقتصاد العالمي الذي لم يتعافَ من أزمة 2008 المالية العالمية، ثم نشوب الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتداعياتها على إمدادات الغذاء وأسعاره في العالم، ثم الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الفلسطيني والدمار والمرار اللذين خلفتهما إقليميًا وعالميًا، وأخيرًا وليس آخرًا الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وتداعياتها المأساوية المستمرة على إمدادات الطاقة وحرية الملاحة على الصعيد العالمي، وهي قضايا لم تنجح الأمم المتحدة في التعامل معها لعدم توافر الإرادة الدولية لتسويتها بشكل نهائي وعادل، وحتى وقف الحرب الإسرائيلية على غزة جاء عبر دور أمريكي وإنشاء «مجلس للسلام» برئاسة الرئيس رأه كثيرون يأتي خصما من رصيد ودور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنوط به مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين.

وهكذا يأتي اختيار أمين عام جديد للأمم المتحدة في توقيت شديد الحساسية والدلالة والخطورة للمجتمع الدولي وللنظام الدولي متعدد الأطراف، ليس لأن أي أمين عام للأمم المتحدة سيكون لديه القدرة على حل أو تسوية أي صراع عالمي بمفرده، وليس لأننا نبالغ في تعظيم دور الفرد في التاريخ على حساب الاعتبارات والمعايير الموضوعية، ولكن لأن الخبرة التاريخية والتجربة العملية أثبتتا أن شخصية الأمين العام لها دورها وثقلها ووزنها، حتى مع الإقرار بعدم قدرته وحده على صنع المعجزات دون الالتزام والاصطفاف والدعم الفعال من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، خاصة الدول الخمس دائمة العضوية؛ حيث إن هذه الشخصية إذا توافرت فيها روح المبادرة والقدرة على الابتكار والإبداع والتفكير خارج الصندوق، مع الالتزام بالطبع بالشرعية الدولية، وقدر من الشجاعة والجرأة، دون التغاضي عن أهمية التوازن والإيجابية والحكمة، يمكن أن يكون لها دور مهم وتاريخي وفعال في توجيه بوصلة المنظمة الدولية نحو حل، أو على الأقل حلحلة، العديد من القضايا وتجاوز العديد من التحديات التي تواجه اليوم النظام الدولي المتعدد الأطراف.

○ كاتب ودبلوماسي سابق.

المشروع الإيراني دخل مرحلة الانحدار

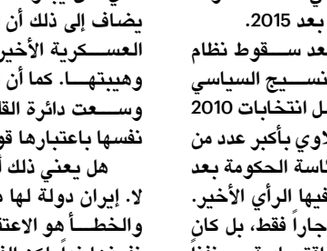

بقلم:
د. محمد الرميحي ○

قال لصاحبه وهما يتابعان مشهد الشرق الأوسط على الشاشة: لدي شعور بأن المشروع الإيراني في المنطقة دخل مرحلة انحدار، وربما لم يعد التراجع تدريجيا كما كان، بل أصبح أقرب إلى الانكسار. سأله صاحبه: وما دليلك؟ ثم أضاف: إن أخطر أشكال التحليل هو عدم تقدير قوة الخصم!

قال: أعلم ذلك، وللوصول إلى جواب عقلاني، علينا أن نعود قليلاً إلى الوراء. المشروع الإيراني بلغ ذروة تمدده في العقد الثاني من هذا القرن. في تلك السنوات كانت طهران حاضرة، مباشرة أو عبر حلفائها، في مساحة واسعة تمتد من العراق وسوريا ولبنان إلى اليمن. وجاء الاتفاق النووي عام 2015 مع الولايات المتحدة الذي سمي «خطة العمل الشاملة والمشتركة» والمشهور بـ«5 1» ليعطي إيران، في نظر قادتها وحلفائها، اعترافاً بدورها الإقليمي، وفرصة لالتقاط الأنفاس اقتصاديًا وسياسيًا.

كان حسن نصرالله يومها اللاعب الأقوى في لبنان. امتلك «حزب الله» المال والسلاح والتنظيم والإعلام، وأصبح قادراً على التأثير في القرار اللبناني، بالرضا أحياناً وبالخشية أحياناً أخرى. ولم يبقَ نشاطه داخل الحدود اللبنانية. دخلت قواته الحرب في سوريا إلى جانب نظام بشار الأسد، وشارك في تدريب مجموعات مرتبطة بالمشروع الإيراني في أكثر من ساحة عربية.

في سوريا، بدأ التدخل الإيراني يتسع منذ عام 2011، ثم أصبح بحلول 2015 حقيقة عسكرية وسياسية لا يمكن تجاهلها. وزير الخارجية الإيراني السابق عبد اللهيان في كتابه «صبح الشام» تحدث عن تفاهمات غير معلنة بين إيران وأمريكا، سمحت لطهران بهامش واسع من الحركة مقابل ضبط ملفات أخرى، وفي مقدمتها الملف النووي. وسواء صحت تلك الروايات أم لا، فالنتيجة أمامنا: إيران أصبحت في تلك السنوات صاحبة نفوذ كبير في دمشق، خاصة بعد 2015.

أما العراق، فكان الجائزة الأهم. بعد سقوط نظام صدام حسين تمددت طهران داخل النسيج السياسي العراقي بدرجة غير مسبوقة. ولعل انتخابات 2010 تقدم مثالاً واضحاً: فازت قائمة إياد علاوي بأكبر عدد من المقاعد، لكن نوري المالكي بقي في رئاسة الحكومة بعد مفاوضات وضغوط، وكان لإيران فيها الرأي الأخير. العراق بالنسبة إلى طهران لم يكن جاراً فقط، بل كان أيضاً ممراً إلى سوريا ولبنان، وسوقاً اقتصادية، ومنفذاً مهماً.

وفي اليمن اكتمل القوس تقريباً. سيطرة الحوثيين على صنعاء في 2014 منحت إيران ورقة بالقرب من باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية في العالم. وهكذا بدت شبكة النفوذ الإيراني في لحظة ما ممتدة من جنوب الجزيرة العربية إلى شرق البحر المتوسط. لم يكن غريباً أن يتحدث بعض المسؤولين الإيرانيين آنذاك بلغة المنتصر. اليوم تبدلت الصورة.

خرجت سوريا من المعادلة الإيرانية في 2024، وانقطع طريق مهم كان يصل طهران بـ«حزب الله». وتلقى الحزب ضربات ثقيلة أفقدته عدداً كبيراً من قياداته، وفي مقدمتهم حسن نصرالله. كما تراجعت قدرته على الحركة الإقليمية، وأصبحنا أمام واقع لبناني مختلف وضغوط داخلية وخارجية متزايدة لحصر السلاح بيد الدولة، مما شجع الدولة على فتح مسار تفاوضي خاص بها.

وفي اليمن لم يعد الحوثي يتحرك في البيئة نفسها التي أتاحت له التوسع السابق. خطوط الإمداد أصبحت أصعب، والبحر الأحمر أكثر ازدحاماً بالقوى والتحالفات المناهضة له، والدولة الشرعية في اليمن أكثر استعداداً مما كانت عليه في السنوات الأولى للحرب. وقدرته على التحكم في المشهد اليمني أو استخدام باب المندب ورقة ضغط مطلقة لم تعد كما كانت.

تبقى العراق، وهنا تكمن العقدة الأهم. طهران تعرف أن خسارة نفوذها في العراق تعني قطع أهم حلقة متبقية في مشروعها العربي. لذلك تتمسك به بشدة. وقد أرسلت قاليباف لإبقاء الحلقة، لكن العراق نفسه يتغير.

لم تعد القدرة الإيرانية على فرض الأسماء والخيارات في قمة السلطة في بغداد كما كانت، وتصاعد الحديث الرسمي العراقي عن حصر السلاح بيد الدولة، وإنهاء ظاهرة القوى المسلحة التي تعمل خارج مؤسساتها. كما أصبحت التكلفة السياسية والاقتصادية للعلاقة غير المتوازنة مع إيران أكثر وضوحاً أمام العراقيين.

وهنا تظهر مشكلة أعمق تواجه طهران. فالمشروع الذي بُني طوال سنوات على ضعف الدول العربية، وجد نفسه أمام دول بدأت تستعيد شيئاً من قدرتها، ومجتمعات دفعت أثماناً باهظة من صراع الوكلاء، ولم تعد تنظر إلى الشعارات القديمة بالحماسة نفسها. النفوذ الذي كان يبدو مكسباً أصبح في بعض الأماكن عبئاً. يضاف إلى ذلك أن إيران نفسها دفعت في المواجهات العسكرية الأخيرة ثمناً كبيراً من قدراتها وموادرها وهيبتها. كما أن الاعتداءات التي طالت دول الخليج وسعت دائرة القلق منها، وأضعفت قدرتها على تقديم نفسها باعتبارها قوة استقرار إقليمية.

هل يعني ذلك أن المشروع الإيراني انتهى؟ بالتأكيد لا. إيران دولة لها مصالح وشبكات ما زالت فاعلة. والخطأ هو الاعتقاد أن ضعفها الحالي يعني اختفاء نفوذها غداً. لكن الفارق بين الأمس واليوم واضح: كانت طهران قبل عقد تتقدم وتفتح ساحات جديدة، أما الآن فهي تحاول المحافظة على ما بقي منها. ذلك هو التحول الأهم. الإمبراطوريات الصغيرة لا تسقط دائماً بضربة واحدة. أحياناً تبدأ بخسارة الأطراف، ثم طرق الإمداد، ثم الحلفاء، ثم القدرة على فرض الإرادة.

آخر الكلام: والسؤال لم يعد: إلى أين ستتمدد إيران؟ بل: كم تستطيع أن تحتفظ بما تمددت إليه؟

○ أستاذ الاجتماع السياسي في جامعة الكويت.

كيف يصبح خريج الجامعة جاهزا لسوق العمل؟

بقلم:
أميرة معيوف ○

إن بناء الجاهزية المهنية مسار لا يقل أهمية عن المسار الأكاديمي، فبعد أن يحصل الطالب على شهادته الجامعية، يحتفل بتخرجه، ثم يبدأ البحث عن الوظيفة التي انتظرها سنوات. وهنا قد يأتي السؤال: «خريج جامعي، ويحمل شهادة ومعدلًا جيدًا... لماذا لم يجد وظيفة إلى الآن»؟.

السؤال مشروع، لكن هناك سؤال آخر لا يقل أهمية: إلى جانب الشهادة الجامعية، ماذا يحمل الخريج إلى سوق العمل من مهارات وقدرة على التطبيق؟

فالشهادة الجامعية إنجاز مهم، والمعرفة التخصصية تمثل أساسًا لعديد من المهن. لكن الانتقال إلى سوق العمل يحتاج أيضًا إلى القدرة على تحويل هذه المعرفة إلى مهارات وتطبيق وقيمة يستطيع الخريج تقديمها لصاحب العمل.

وهنا تصبح المعادلة أكثر تكاملًا: شهادة تثبت ما درسته، ومهارات وخبرات تطبيقية تثبت ما تستطيع أن تقدمه في واقع العمل.

قبل عقود، حين كان عدد الحاصلين على التعليم الجامعي أقل بكثير، كان المؤهل الجامعي في حد ذاته يمنح صاحبه قدرًا أكبر من التميز في سوق العمل.

أما اليوم، ومع اتساع فرص التعليم الجامعي وتزايد أعداد الخريجين، يدخل سوق العمل أعداد كبيرة من الشباب يحمل كثير منهم مؤهلات وتخصصات متشابهة، فتتغير معها طبيعة المنافسة على الفرص. فعندما يتقدم عشرات الخريجين إلى الوظيفة نفسها، ويحمل معظمهم المؤهل المطلوب، فما الميزة التنافسية لخريج دون آخر؟

هنا تتسع المعادلة لتشمل ما أضافه الخريج إلى مؤهله خلال سنوات الدراسة: المهارات التي أتقنها، والخبرات التي خاضها، وقدرته على تطبيق ما تعلمه، والأدلة التي يستطيع تقديمها على ذلك. فصاحب العمل لديه عمل يحتاج إلى إنجازه، أو حاجة يريد تلبيتها، أو مشكلة يتوقع من هذا الدور أن يسهم في التعامل معها. وكلما استطاع الخريج أن يظهر قدرته على تطبيق معرفته والتعامل مع مواقف واحتياجات حقيقية، أصبحت لديه ميزة تنافسية أوضح.

لنفترض أن طالبين تخرجا في تخصص التسويق. كلاهما درس مبادئ التسويق وسلوك المستهلك والاستراتيجية، لكن أحدهما بحث عن فرصة خلال سنوات الجامعة وتمكن من العمل مع مشروع كان يحقق تفاعلًا جيدًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بينما ظل عدد طلبات الشراء منخفضًا.

استخدم الطالب بيانات Instagram Insights وبيانات الزيارات والطلبات من المتجر الإلكتروني، ولاحظ أن بعض المحتوى يحقق وصولًا وتفاعلًا جيدًا، لكن نسبة محدودة من المتابعين تنتقل إلى صفحة المنتج. وبناءً على ذلك، شارك في تحسين الرسائل التسويقية وطريقة عرض المنتج والدعوة إلى الشراء، ثم تابع المؤشرات ولاحظ تحسنًا في انتقال العملاء من التفاعل إلى زيارة المنتجات والاستفسار عنها وطلبها.

هذه التجربة تمنحه أكثر من سطر يضيفه إلى سيرته الذاتية. فعندما يجلس أمام صاحب العمل، لديه موقف حقيقي يستطيع أن يشرح من خلاله المشكلة التي واجهها، ودوره فيها، وكيف استخدم معرفته وأدواته في تحليلها، وما الإجراءات التي شارك في تنفيذها، وما النتيجة التي تحققت.

وهنا يرى صاحب العمل ما لا يظهر في اسم التخصص أو المعدل وحدهما دليلًا على قدرة الخريج على تحويل ما تعلمه إلى تطبيق، والتعامل مع مشكلة حقيقية، والمساهمة في الوصول إلى نتيجة.

الفكرة ليست أن يتحول الطالب إلى موظف قبل أن يتخرج، وإنما أن تتاح له خلال سنوات الجامعة فرص لتحويل المعرفة إلى ممارسة، والمهارة إلى تجربة، والتجربة إلى دليل على قدرته.

فمتى يبدأ بناء الجاهزية المهنية؟ إن الجاهزية المهنية، مثلها مثل البناء الأكاديمي، تحتاج إلى وقت وتراكم؛ ولذلك يبدأ الاعتناء بها من سنوات الدراسة الأولى، وليس في الفصل الجامعي الأخير.

يمكن للطالب أن يستكشف الأدوار المرتبطة بتخصصه ويفهم متطلباتها، وأن يجمع إعلانات فعلية لأدوار تثير اهتمامه ويقارن بينها: ما المهارات التي تتكرر؟ ما الأدوات والتقنيات المطلوبة؟ ما الخبرات التي تبحث عنها المؤسسات؟ وكيف تختلف متطلبات الدور نفسه من قطاع إلى آخر؟

كذلك يمكنه التحدث مع أشخاص يعملون في تلك المجالات، والاستفادة من التدريب العملي والمشروعات الجامعية والعمل التطوعي والأنشطة المهنية، ليس باعتبارها إضافات إلى السيرة الذاتية فقط، بل مساحات لاختبار الخيارات وبناء المهارات وإثباتها.

وكلما بدأ ذلك مبكرًا، امتلك الطالب عنصرًا بالغ الأهمية: الوقت؛ ليكتشف فجواته ويعمل عليها، ويجرب، ويتحقق من خياراته، ويبني ما يحتاجه قبل التخرج.

وهنا نقول إن الجامعة شريك في بناء الجاهزية، فكما يسير الطالب في مسار أكاديمي واضح منذ دخوله الجامعة حتى التخرج، يمكن أن يصاحبه مسار متدرج للجاهزية المهنية يبدأ بالاستكشاف والتعرف إلى عالم العمل، ثم التجربة والتطبيق وبناء المهارات والخبرات، وصولًا إلى الاستعداد للانتقال إلى السوق.

وهنا يمكن لممارسات الكوتشنج والإرشاد المهني أن تسهم في هذا المسار، من خلال مساعدة الطالب على استكشاف اتجاهاته المهنية، وفهم الخيارات ومتطلباتها، ومراجعة تجاربه وما تكشفه له، وتحديد ما يحتاج إلى تطويره قبل التخرج. وقد يسأل الخريج: «إذا لم أحصل بعد على فرصة عمل، فمن أين أكتسب الخبرة؟»

الخبرة لا تبدأ دائمًا من أول وظيفة. فالمشروعات الجامعية، والتدريب العملي، والعمل التطوعي، والمبادرات والمشروعات الشخصية يمكن أن تمنح الطالب فرصًا حقيقية للتطبيق وحل المشكلات وبناء أدلة على قدراته قبل التخرج. فالطالب يحتاج إلى الشهادة والمهارة معًا؛ الشهادة تمنحه الأساس العلمي والتخصصي، والتجربة التطبيقية تساعده على تحويل ما تعلمه إلى قدرة وقيمة يستطيع إثباتها وتقديمها في سوق العمل.

وعند التخرج، يصبح السؤال أكبر من الحصول على الشهادة: «كيف يستطيع هذا الخريج أن يحوّل ما تعلمه إلى قيمة يقدمها في سوق العمل؟» ثم تأتي محطة أخرى في الرحلة... البحث عن العمل والجاهزية للوصول إلى الفرصة المناسبة.

○ مستشارة موارد بشرية وتطوير مهني.

ما وراء التغيرات في النظام السياسي الأمريكي

بقلم:
د. منار الشوربجي

يخطئ من يتصور أن انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سيعني تبدل الحال الذي وصلت إليه أمريكا اليوم. فما كان للرجل أن يفوز مرتين أصلا لولا أن تراكما امتد عقودا قد مهد له الأرضية. وليس صحيحا أن سياسات ترامب أدت الى حدوث أزمة في «الديمقراطية» الأمريكية. إذ كل ما فعله قد يؤدي إلى الإجهاز عليها!

فالتحولات التي وضعت أمريكا على المنحدر بدأت أغلبها في عهد كلينتون. فهو أول رئيس «ديمقراطي» يتبنى النيوليبرالية التي أقحمها الجمهوري رونالد ريجان على السياسة، وبذلك أضفى كلينتون عليها شرعية عابرة للأحزاب. والنيوليبرالية تقلص دور الدولة في الاقتصاد للحد الأدنى، فتتخلى عن دعم البرامج الاجتماعية للطبقات الأدنى، وتزيل الضوابط الحكومية التي تمنع الاحتكار وتحدث التوازن الاجتماعي. وهي مسؤولة اليوم عن اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتخفيض الضرائب على الشركات العملاقة وإزالة الضوابط التي تحكم عملها فصار الاحتكار طبيعيا!

وللنيوليبرالية تأثيرها السياسي الفادح. فهي في جوهرها معادية للديمقراطية. فمع الوقت، يتوحش رأس المال، والذي لا يهمه أصلا سوى الربح على حساب الأغلبية الساحقة، لذلك يحمي مصالحه عبر التمويل المذهل للحملات الانتخابية لشراء السياسيين وضمان ولائهم. وفي نظام سياسي اعتبرت فيه المحكمة العليا إنفاق المال أحد أشكال التعبير عن الرأي، بات يستحيل عمليا تقييد الدور السياسي للمال.

لكن تبني النيوليبرالية تزامن مع وصول جيل جديد من الجمهوريين إلى مقاعد الأغلبية في الكونجرس لم يختلف أيديولوجيا مع سابقيه بقدر ما اختلف معهم في أسلوب إدارة السياسة. فهو تبنى الصدام ورفض الحلول التوفيقية التي طالما قامت عليها العلاقة بين الحزبين. وعليه صار الاستقطاب من ثوابت الحياة السياسية. والولاء للحزب صارت له الأولوية في عمل الكونجرس.

فبدلا من أن يمارس الرقابة على الرئيس، صار الكونجرس يدين له بالولاء حين يكون من نفس حزبه! وهكذا انهار مبدأ «الرقابة والتوازن» بين مؤسسات الحكم. ثم جاء بوش الابن، فاستغلت إدارته أحداث 11 سبتمبر لفرض قيود على الحريات المدنية ووسعت صلاحيات المؤسسة التنفيذية على حساب الكونجرس والقضاء. وباحتلالها المباشر العراق، وفق مبررات كاذبة، قوضت بعض أسس السياسة الخارجية التي أرسيت بعد هزيمة فيتنام.

إن تعميق جذور النيوليبرالية ثم سياسات بوش الخارجية خلقا معا طبقة سياسية من الحزبين لها مصلحة في إعادة إنتاج التوجهات نفسها. وتولى أوباما لم يغير المشهد كثيرا. ففضلا عن رفضه التحقيق في خرق الدستور والقوانين في عهد بوش مما قوض مبدأ المساءلة، فهو لم يقم بإعادة الحريات لما كانت عليه ولا تخلى طبعا عن توسع صلاحيات المؤسسة التنفيذية.

وكانت سياسته الخارجية امتدادا لسياسة بوش أكثر من كونها عزوفا عن جوهرها. هذا بينما وصل الاستقطاب السياسي في عهده إلى مستويات غير مسبوقة، إذ زاد من حدته نعرات عنصرية كونه أول رئيس أسود للبلاد. وكل ذلك مهد الطريق لفوز ترامب الذي كانت حملاته للرئاسة في جوهرها تحمل ملامح عنصرية لا تخطئها العين. فالعنصرية هي المصدر الحقيقي للموقف من المهاجرين الذين تحتاجهم البلاد بالمناسبة. بل وهي الجوهر وراء مواقف ترامب تجاه كل من ليس أبيض من الأفراد والدول! بعبارة أخرى، فإن كل ما تمر به أمريكا اليوم نتاج تراكمات امتدت عقودا.

وهكذا بتنا اليوم إزاء رئيس يدين علنا بالولاء لمن مولوا حملته الانتخابية ويختار كبار رجال الأعمال للمناصب سياسية. وصرنا إزاء كونجرس لا يقوم بأي دور رقابي طالما الأغلبية فيه من حزب الرئيس. وصرنا إزاء رئيس يغير أقواله ومواقفه كثيرا فيقوم الإعلام والخبراء «بتحليل» كل كلمة يقولها وكأنها الحقيقة!